

نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر في

-الدواعي والإمكان-

(رؤية تحليلية)

د/ الطاهر ابراهيمي

قسم علم الاجتماع

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

المخلص:

Rèsumè:

La sociologie en algerie est invitée à une relation adéquate et fonctionnelle avec les problèmes de la phase transtoire politique actuelle, une connexité qui permet non pas à une postion légitime au niveau social et académique mais à la fois efficace d'envisager une optique de ce qu'il faut être après multi politique et ce dans le domaine de la formation ou à la recherche sociologique.

Et cette orientation est causée par plusieurs facteurs qui forment un tout social composé par les faits et les besoins socioux internes et externes.

Cette adaptation de la sociologie ne peut être que considérée comme mission primordiale de la part des sociologie .

Cet article essaye de débattre l'objet de la sociologie en algerie, autant que système cognitif à travers la relation de connexité avec l'université et la société. cette relation qui exige une construction qui prennent en charge les variables de la phase que la société traverse, et ce qui peut être reflété par sa nature (phase) d'horizons.

Et c'est ainsi que se fait, la réflexion sur la naissance de la sociologie à l'université algérienne, et sur la phase multi politique, en cherchant:

Quelle sociologie faut-il ?

علم الاجتماع في الجزائر مدعو إلى الارتباط الوظيفي بمسأليات مرحلة التحول السياسي ومتلازماتها من المتغيرات، ارتباط يمكن ليس فقط من موقعة مشروعة اجتماعيا وأكاديميا، بل وفاعلة في رسم رؤية لما ينبغي أن يكون عليه في ما بعد التعددية السياسية، إن في شأن مجال التكوين أو ميدان البحث السوسولوجي.

وفي سلك هذه الوجهة أكثر من عامل من العوامل الضاغطة يمكن على تعددها أن تكون تعقيدا اجتماعيا كليا نيا تسوقه كبرى الأحداث والحاجات السوسيو-ثقافية من داخل المجتمع، أو من العالم الخارجي ولا يعد التكيف إلى هذه الجغرافية السياسية الأخذ بمبدأ التعددية السياسية نهج تغيير إلا مهمة أولى بالرعاية من قبل المنشغلين بعلم الاجتماع في الجزائر.

وتحاول هذه المقالة أن تناقش موضوع علم الاجتماع في الجزائر كنظام معرفي من خلال علاقة الارتباط بالجامعة والمجتمع، وهي علاقة مستوجبة التفسير والتشديد اعتدادا بمتغيرات مرحلة التعددية السياسية التي يمر بها المجتمع الجزائري وما يمكن أن يلوح من طبيعتها من آفاق.

وهكذا يتم النظر في نشأة هذا العلم في الجامعة الجزائرية، وفي مرحلة التعددية السياسية بحثا: عن أي علم اجتماع تتطلبه؟

مقدمة:

ليس علم الإجماع مادة دراسية معزولة عن الواقع، تقدم ضمن المساقات المعرفية المقررة على الطالب، فهو نظام معرفي من طبيعة متميزة، لذلك فإن الاشتغال به في البحث والتكوين يستوجب مراعاة تلك الطبيعة في جانب أصلاتها التنظيرية من جهة، وعلاقتها بالواقع المدروس من جهة ثانية، وإذا كان علم الإجماع في الجزائر كفرع معرفي في الجامعة قد عرف نشأته الأولى في رحاب الجامعة الفرنسية على نهج المدرسة الدوركايمة، فإن السنوات الأولى للاستقلال كانت امتدادا لذلك المنهج المكتبي والمصدرية المذهبية في حين حملت مرحلة السبعينيات تصورا إيديولوجيا آخر جعل من علم الاجتماع أداة إيديولوجية للتعبئة والتحرر من آثار الاستعمار والتخلص من التبعية، وما لبثت سنة 1979 أن تطل حتى بدأت معالم وإرهاصات سياسية واجتماعية تنذر بتحول جديد وكان ذلك التحول منذ دستور 1989 حيث دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية، والتوجه إلى اقتصاد السوق وهو ما جعل علم الاجتماع كمارسة سوسيولوجية في وضع جديد أهم ما يميزه موقف سلبي من قبل السلطة السياسية، وواقع اجتماعي جديد مليء بالتناقضات والاحتقانات، وهكذا يكون مشروعا بل مطلوبا التساؤل: أي علم الاجتماع منشود لمرحلة التعددية السياسية وما يترتب عنها؟

والمقالة تحاول أن تتطرق للإجابة عن هذا التساؤل من خلال بعض المواقف والتحليل من جهة وعن طريق قراءة في مستوجبات منهجية لعلم الاجتماع كنظام معرفي وكمارسة سوسيولوجية من جهة أخرى والوقوف على كبرى متغيرات المرحلة في المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، باعتبارها من دواعي تشكيل علم الاجتماع برؤية جديدة وفيها إمكان وشروط التشكيل ذاته، وما ترغبه المقالة كأولوية إثارة النقاش حول هذه المسألة المعرفية / الإبستمولوجية والسياسية/الاجتماعية والإسهام في إثرائه.

علم الاجتماع في الجزائر قراءة في النشأة:

علم الاجتماع في الجزائر، كنظام معرفي يستوجب النظر من جهة علاقته بالواقع

المجتمعي - الثقافي في مستويين متميزين:

الأول: هو العلاقة مع المؤسسة الأكاديمية، وهو هنا مجموعة من المسارات المعرفية التكوينية المرتبطة بالدولة كجهاز رسمي.

الثاني: يتمثل في علاقته بالمجتمع وقضاياه الحقيقية التي يفترض أن تشكل الأطر ذات الأحقية بالممارسة السوسولوجية، سواء كانت فعلا تتظير يا أو تحقيقا حقليا. ففي جهة العلاقة بالجامعة (وهي المؤسسة الأكاديمية الأساسية)، يرتبط علم الاجتماع بجملة من المتغيرات التاريخية والبيداغوجية التي نشأت وتطورت مع النخبة السياسية ومشاريعها بشكل عام، غير أن اللافت للنظر أن توطد الصلة بين السلطة السياسية وعلم الاجتماع لم يكن بنفس الدرجة، ولا بنفس الأسلوب، فدور السياسي طغى في مرحلة السبعينات بشكل واضح، خفي قبلها وبعدها لعوامل يمكن كشفها من الحوامل الإيديولوجية للمشاريع السياسية من جهة ومن التحولات التي عرفها ويعرفها المجتمع الجزائري من جهة أخرى وبالتالي فإن الوعي السوسولوجي لكل مرحلة بكافة عناصرها الفاعلة من شأنه التمكين من معرفة درجة الارتباط والارتخاء بين طرفي ثنائية السياسي/علم الاجتماع، وإذا كانت مرحلة السنوات الأولى للاستقلال حتى 1971 هي المرحلة التي عرفت مدا للظاهرة الكولونيالية بوجه عام، شمل جوانب عديدة من الحياة في الدولة الفتية فإن علم الاجتماع المتّرس بالجامعة لم يكن بدوره ليثد، ويتفرد باستقلالية تجعله في منأى عن الهيمنة الثقافية والبيداغوجية الاستعمارية.

إن علم الاجتماع في هذه الفترة كان علما مكتنبا مهمته التنظير من خلال المدرسة الدوركايمة غالبا، معتمدا في ذلك على النقل دون التأسيس، وعلى التحصيل النظري دون التحليل والتفسير، مما يعني أنه رغم الانتصارات الباهرة التي حققتها الثورة الجزائرية، فقد ظلت مقررات علم الاجتماع الفرنسية تعالج مشكلة الاستعمار على أنها مسألة إنسانية، وأنها من وسائل نشر الحضارة، (محي الدين مختار: 2000، ص 44-45)، ويظهر من استمرار الممارسة التدريسية لعلم الاجتماع بالجزائر على المنهج الذي تقررته المدرسة الفرنسية كثير من النتائج لعل أخطرها هو ما يترتب عن التحليلات السوسولوجية التي جعلت من الدوركايمة عموما إطارا إحيائيا، فعلى رأي محمد الجوهري فإن "وضع أي شرط لنقاء الوعي - إحيائه بالمعنى العلمي النظري- يواجه عقبات أساسية في ميدان علم

الاجتماع ويشبه رينيه كونج René Koenig عالم الاجتماع الذي يحاول ذلك بشخص يغرق يحاول أن ينتشل نفسه من ظفائر شعره، ولذلك... نكشف أن الكاتب لا يقدم مادة علمية على الإطلاق، وإنما يصيغ في كلمات ما يفعله كل يوم كإنسان يعيش في مجتمع ويتعامل مع الناس وليس هذا الكلام مما يمكن أن نسميه علما " (جون ركس: 1973، ص13)

وبصرف النظر عن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى هذا الموقف، أو التأويل الذي تفتحه دلالات المفاهيم المتضمنة فيه، فإن نقاء الوعي في الممارسة السوسولوجية بالمعنى الذي يسود في علوم الطبيعة أمر مختلف، يمكن أن يستدل عليه في غير ما مقاربة إيستمولوجية، وذلك لارتباط علم الاجتماع الوثيق بالفلسفات والعقائد، ودليل ذلك في علم الاجتماع الغربي واضح.

فانقسام علم الاجتماع إلى ماركسي وليبرالي، يؤكد حسب ما ذهب إليه (جولدنر) وغيره من أن أغلب النظريات في علم الاجتماع المعلنة ذات طابع فلسفي، بمعنى أنها ليست إلا تبريرات عقلية لبعض الفروض الخلقية التي يفتتح بها الباحث. (منصور زويد المطيري: 1313هـ، ص ص 72، 73)، لذلك فإن في هيمنة المدرسة الفرنسية على العدة المفاهيمية في الجامعة الجزائرية شكلت ميراثا نظريا لا ينسجم مع الحقيقة الاجتماعية الثقافية للمجتمع في واقعه وقضاياه وطموحاته، كما لا تتقي مع خصوصيات التصور الاجتماعي للمجتمع والثقافة والتاريخ والإنسان، وهو ما يعني أن إعمالها في كل سسلجة يجعل من الممارسة العلمية مفككة ولا متماسكة وبالتالي لا يرجى أن تحقق نفعا عمليا وعلميا إلا عند تعريضها للفحص والنقد وتمّ التعامل معها بيقظة عالية، لذلك فإن ما ميز علم الاجتماع في الفترة الأولى من الاستقلال يحتاج إلى أن يوضع موضع الدراسة التي تتجاوز فعل التأريخ أو التسجيل المجرد عن النظر والتأمل وتخريج النتائج ذات العلاقة، ويمكن أن تحقق هذه الغاية من خلال المسلك التاريخي والمسلك الوصفي والمسلك التحليلي، ففي المسلك الأول يتم رصد تاريخ علم الاجتماع منذ أن تأسس في الجامعة وعرض المضامين الأكاديمية المقررة وتطورها وما يرتبط بها من قضايا بيداغوجية وأكاديمية، وفي الثاني يتم حصر وتسجيل النتائج التي تحققت جراء الممارسات

السوسيولوجية، وأما المسلك الثالث فهو الذي يمهّد لتأسيس المداخل الدراسية المناسبة التي تتولد عنها المعرفة السوسيولوجية العاكسة بشكل منظم للواقع الاجتماعي-الثقافي، دون الاستغناء عن الخبرة الإنسانية بعد أن يثبت جدواها العملي وصلاحها النظرية، وهذا التوجه يتجاوز الوصف والنقد ولكن يستدمجها في التحليل تمهيدا للتأسيس العلمي المذكور.

أما الفترة ما بين 1971-1979، فقد تميزت بهيمنة خطاب أيديولوجي شعبي وجرى التركيز على التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية والتحرر من التبعية بكل أشكالها وصور علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل على كسر قيود التبعية والهيمنة وعلى تحقيق النمو والازدهار، وأعتبر علم في خدمة قضايا ومصالح واهتمامات الطبقات الكادحة، فهكذا تم قصور علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة السياسية، كما كان هو نفس تصور الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي، (العياشي عنصر: 2000: ص 64). إن هذه المرحلة تمثل الإعلان عن خط أيديولوجي اشتراكي ودخوله كفكرة مجال التطبيق في مقابل رواسب الاستعمار الفرنسي وأطماع ما يسمى حينذاك الإمبريالية العالمية وكذلك فإن علم الاجتماع حاول أن يبرر هذا التوجه الأيديولوجي ويتحول إلى أداة للتعبئة العامة لأجل نجاح مشروع التنمية الشاملة والتصدي لأدبيات علم لاجتماع المحافظ لا سيما تلك التي تشمل أطروحات عن التنمية في العالم الثالث بوجه عام، وقد اعتبرت الليبرالية خطورة.

وقد لوحظ بأن هناك مجهودات من قبل الباحثين الجامعيين المهتمين بالارتباط بواقع الوطن ومن قبل هيئات أخرى، يمكن بعد تحليل أعمالها الحصول على مجموعة من المعطيات القيمة حول الواقع الاجتماعي، لكن لم تتمكن تلك المجهودات من تحقيق التقدم الحقيقي للبحث وضمان ازدهاره بسبب المفهوم الليبرالي الذي ظل مسيطرا، وهو ما سمح بوجود أبحاث ليس لها علاقة بالانشغالات، وشجعت الفردية وقضت على الأبحاث الجماعية، وهو ما أدى عندئذ إلى انحراف الأبحاث عن أهدافها فلم يهتما سوى الحصول على الأطروحة أو شهادة أخرى ولذلك تبعثرت الطاقات والمجهودات وغابت الأولوية والتوجيه الدقيق مما ساعد على خضوع البحث لانشغالات أجنبية وانفتاحه على مراكز

خارجية، (وزارة التعليم العالي: 1975 ص ص 48، 49). ولعل هذا الارتباط بواقع الوطن أو بالمشروع الاجتماعي الذي تسعى إلى تحقيقه السلطة السياسية هو الذي اعتبره (محي الدين مختار) توجهها سوسولوجيا وطنيا ناطقا بالعربية حيث يشير بأنه بدأ سنة 1971 من خلال القرارات المتعلقة بإصلاح التعليم العالي من جزأرة وتعريب للمناهج وتغيير النظم البيداغوجية، والتركيز على تكوين الإطارات استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، ويجعل علم الاجتماع علما يساعد في الإعداد المهني ذي الطابع الاجتماعي، إلا أن العجز في توفير الإطارات دفع إلى الاستعانة بأعداد هائلة من المتعاونين والذين جاءوا بمدارس وأفكار واتجاهات متعددة وهو ما كان له أثر على تكوين الطلبة، وعلى العلاقة بالواقع الاجتماعي ولهذا نظمت ندوات وملتقيات حول الممارسات السوسولوجية، (محي الدين مختار 2000 ص ص 45-46) وفي هذا السياق يلاحظ (جمال معتوق) ملاحظة مختلفة مفادها أن علم الاجتماع كان تابعا للسلطة السياسية فيقول: «...بأن علم الاجتماع في الجزائر.... لم يكن محل اهتمام بل سخر وأستغل. ..لأغراض تخدم النظام وحده، فعلم الاجتماع يتميز عندنا كباقي العلوم الاجتماعية الأخرى بالتبعية للدولة ». (جمال معتوق، 2000، ص 41).

وفيما يتعلق بالمدرسية والمذهبية التي لحقت بعلم الاجتماع الذي يقدم في الجامعة جراء تعدد مدارس المتعاونين، فهي ظاهرة كرسست مذهبيات غريبة عن المجتمع الجزائري ولا تساعد منهجيا في الاضطلاع بظواهر المجتمع درسا وتحليلا وتفسيرا وحولت الجامعة إلى ساحة للجدل الإيديولوجي من خلال تدريس أو تعلم علم الاجتماع، فذاك هو الذي طبع هذه الفترة بشكل عام وفيها يتبين أن محاولة جرت لتأسيس منهج ووظيفة لعلم الاجتماع يخدم إيديولوجية النخبة، وأن تكوين السوسولوجية الحقلية بدل السوسولوجيا المكتبية هو من منطق الخط السياسي ذاته، الذي كان في سباق التحويلات يعيش على وقع الثورات الثلاثة، الزراعية والصناعية والثقافية بهدف بناء مجتمع جديد تحكمه العدالة الاجتماعية بالمنهجية الاشتراكية، كان ذلك كله ضمن تصور أحادي في المستوى السياسي، واعتمادا على التخطيط والمركزية في الشأن الاقتصادي، أما بعد هذه الفترة فقد بدأت إرهابات واقع جديد يفرض نوعا جديدا من الممارسة السوسولوجية.

علم الاجتماع مرحلة التعددية السياسية: الدواعي وإمكانية التشكيل:

أما بعد 1979 وحتى اليوم فإن النظام السياسي شهد مجموعة من الأحداث والعمليات كان أهمها تدشين عهد التعددية السياسية والخصخصة الاقتصادية، وما نتج عن تلك التحولات من نتائج اجتماعية وسياسية ففي الوقت الذي كان يفترض أن يكون التحول سلسا وسليما وحضاريا حصل بَدَلٌ مختلف فقد كان التحول عسرا وعنيفا وصدامياً، وهو ما أحدث آثارا بالغة الخطورة على المؤسسات الرسمية وعلى المجتمع بأسره، ويفسر (محفوظ لعشب) ذلك بقوله « وهذه الوضعية في رأينا نتجت عن الانتقال المفاجئ والمباشر من نظرية وحدة السلطة السياسية التي كرستها مجموع الدساتير (1963، 1976) والمواثيق المرجعية لها (ميثاق 1964 وميثاق 1976 وميثاق 1986)، إلى التعددية المفرطة الناشئة عن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي بعد تكريس هذه الفكرة دستوريا سنة 1989 ». (محفوظ لعشب، 2000، ص 8)، ومع التسليم بأن هناك انتقال من وحدة السلطة السياسية إلى التعددية السياسية من المنظور الدستوري، فإن الأهم هو فهم عوامل هذا التحول، وأثاره المادية، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى أن عوامل اللاتوافق تكون قد دبت بشكل ما في صفوف الحزب بعد رحيل الرئيس "هوارى بومدين"، وكانت هناك احتمالات لظهور تمردات أو مواجهات في داخله مبكرا، ولعل من تلك الظواهر ما تربه بعض الممارسات التي كان يكرسها الحزب في تسيير بيروقراطي لا تحكمه العقلانية بل مصالح كتل وجماعات تبحث عن مواقع في هرم السلطة، ومعنى ذلك أن الأزمة ولدت في حزب جبهة التحرير الوطني نفسه قبل أن تنتقل إلى خارجه وإذا كانت البيانات المتوفرة شحيحة في قضايا الخلاف داخل قيادات الحزب، فإن الظاهر هو الشرخ الذي بدأ بين المركزية النقابية والحزب، وكذا المنظمات الجماهيرية ودفعت إلى تشرذم مضاعف أضعف دور الحزب كقائد لمسيرة البلاد، وزاد من التمرد على الحزب عامل خارجي هو التمييز بين المناضلين، وإرهاصات الأزمة الاقتصادية التي لاحت في الأفق، وكان من إفرازات ذلك ما سمي بأحداث أكتوبر 1988.

وأحداث أكتوبر سواء نظر إليها على أنها حركة تلقائية أم أنها حركة مصنعة من دوائر راغبة في التغيير، فإنها وبحسب (نور الدين زمام) بينت عمق الهوة بين النخبة

السياسية والقاعدة الشعبية في الجزائر، وأوضحت مدى جمود " هرم القوة" ونجاحه في الإبقاء على هذه الفجوة بطريقة الإقصاء المستمر بأساليب التضليل والوصاية والقمع ولم تكن تلك الأحداث السياسية لتعجز السلطة عن استمرار مواجهتها لمعضلتها الأساسية المتمثلة في إرادة الجماهير قيادة نفسها بنفسها، وبالرغم من أن أحداث أكتوبر قد زعزعت النظام السياسي الذي يستند إلى: الدولة -الحزب الجيش، لكنها ما زادت إلا مصادرة للإرادة الجماهير (نور الدين زمام: 2000، ص ص 301،302) وكل ما يمكن تخريجه من تأويلات عن تلك الأحداث جدير بالدراسة، فالهوة بين النظام السياسي والجماهير تشير إلى ارتخاء أو فتور بين الحاكم والمحكوم بعد مخاض تجربة النهج الثوري الاشتراكي والفعل الجماهيري العلني الرفض والمتمرد في سنة 1988 لا يمكن أن يكون طفرة فالأرجح أن يكون امتدادا لحالة كمون منعت قوة النظام وشرطيات اجتماعية وثقافية من خروجه إلى العلن بتلقائية أو تدبير مسبق ومنظم ينشد أصحابه أهدافا سياسية.

وكذلك إن ميلاد التعددية السياسية في الجزائر كان استجابة من السلطة السياسية حينها، وكان دستور 1989 الوثيقة القانونية التي أسست لحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وعلى ذلك عرفت الساحة السياسية عديدا من الأحزاب دخلت معركة سياسية حادة وغير مسبوقة، حركت الشارع بخطابات تهييجية في وقت كان فيه الاستعداد قويا لدى فئات عريضة من المجتمع للاستجابة، وهكذا صاحب الفعل السياسي التعددي قليل الخبرة مزالق دفعت بالوضع إلى الانحراف عن حدود السواء، وبداية التجربة التعددية في الجزائر قضية تستوجب فهما أعمقا لما إتسمت به من خصائص ولما أدت إليه من أحداث، ويعني ذلك أن علم الاجتماع مدعو أن يساهم في تحليل ميلاد التعددية السياسية بوصفها لحظة حضارية متميزة ودراسة مستتبعاتها الملازمة لها واللاحقة وبعدها.

إن المتتبع لمسيرة علم الاجتماع في الجزائر يكشف أنه إنتقل من (النمو السريع للتحقيقات السوسولوجية التي ميزت مرحلة تعبئة البحث الجامعي في إطار خطاب سياسي وإيديولوجي قائم على تكفل الدولة بإنجاز مشروع بناء وطني، وإنتقل البحث السوسولوجي إلى مرحلة الممارسة القائمة على التفكير حول الشروط الإبيمولوجية لوضع أسس تقاليد سوسولوجية (حسن عبد اللاوي: 2000، ص7) وهذا التنتقل بما يحمله

من وعي علمي تمخض عن تجربة سابقة ميزت مرحلة التحالف أو الولاء السياسي أو سيطرة السياسي على العلمي، وهو ما يقتضي بحسب (العياشي عنصر) أن تكون الممارسة العلمية مستقلة عن السياسية، فهذه الاستقلالية تسهم في بعث الحركة العلمية وفي منح مصداقية للممارسة العلمية ولنتائجها، ذلك لأن الطابع العلمي للمعرفة الاجتماعي لا يحصل من تطبيق الخطوات والإجراءات المتعارف عليها بقدر ما يتحقق بميزة النقد التي يتصف بها علم الاجتماع. وهذا يقتضي استبعاد الدوغماتية وتبني مواقف نقدية صارمة تجاه الممارسة العملية أولاً، وتجاه السلطة السياسية وأجهزتها ثانياً، وعند دراسة المجتمع ومؤسساته ثالثاً (العياشي عنصر، 2003، ص ص 67، 69) وضمن هذا المسعى وفي ظلّه يمكن الحديث عن علم اجتماع ما بعد التعددية السياسية في الجزائر، علم إجتماع يقوم على حركة نقد ذاتي للمناهج والنتائج والمعرفة السوسولوجية من حيث صلاحيتها في التأطير وكفاءتها الإمبريقية في وصف وتفسير مرحلة التحولات الاجتماعية الكبرى وما تحمله من متغيرات، وما يحفها من مخاطر وما يمكن أن يكتنفها من غموض، وهذا بعيداً عن التبعية للمدارس الغربية إذ كيف يمكن لنا فهم واقعنا ونحن نتعامل معه بأدوات ونظريات مستوردة؟ وهكذا تساءل (جمال معتوق) وهو تسأول مشروع أكاديميا واجتماعيا، ويجب بأنه إذا كان إستيراد النظريات ليس عيباً بل العيب في عدم تكييفها واستنطاقها مع واقعنا وخصوصياتنا، كما أن الممارسات السوسولوجية عندنا تستورد القضايا التي تعالجها ويسودها الطابع النظري، فهي لا تتعدى مجال الجامعة ومقطوعة الصلة بالعالم الخارجي، وبالمشتغلين بهذا العلم الشيء الذي فتح المجال للتطفل على هذا الاختصاص (جمال معتوق: 2000، ص 41)، فعلم الاجتماع في هذه المرحلة الحرجة لا يكون ميسوراً له التطلع إلى وعي علمي دقيق لطواهر التحولات ونواتجها إلا إذا استقامت الممارسة السوسولوجية في البحث العلمي وفي التكوين الجامعي على نحو يخلصها من التبعية الفكرية لعلم الاجتماع الغربي المهيم، وتجاوزت الإذعان والتزمت فكراً إستيمولوجيا في كل سيرورتها فهذا الذي من شأنه أن يؤسس لتقاليد سوسولوجية، توالي الحقيقة لا النقلات الغربية إلا ضمن صور تلاقي منسجمة بوضوح بين الخصوصية الاجتماعية والكونية الإنسانية، والملاحظ أن هناك حركة متصاعدة بهذا الاتجاه لدى

المنشغلين بعلم الاجتماع في الجزائر وهي وإن لا زالت في مرحلة التكون فإنها حركة واعدة أن حظيت بالتوفيق.

إن علم الاجتماع في الجزائر وقبل الإعلان الرسمي عن ميلاد التعددية وقبل اعتبار هذا الحدث عاملاً مباشراً في ميلادها ممثلاً في احتجاجات أكتوبر 1988، تحدد الموقف الرسمي منه إذ بدأت السلطة السياسية تغير نظرتها منذ 1979 ومن ثم تبلورت بالتدرج حتى بلغت مبلغ الوضوح ففي الفترة الممتدة من ذلك التاريخ (إتسم الموقف الرسمي بثلاث خصائص هي أولاً: الانتقاص من القيمة الإنسانية للعلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع خصوصاً، ثانياً: تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير على التحولات الجارية في المجتمع ثالثاً: هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموماً في بسط الهيمنة والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية) (العياشي عنصر: 2003، ص66).

وتأسيساً على ذلك فإن العلوم الاجتماعية لم تعد تستهوي صناع القرار، وعرفت أهميتها بالنسبة لهم انحداراً يمكن تحسسه ليست فقط من أفول موضوعها في الخطاب السياسي بل ومما لازمه من سياسات وتدابير وإجراءات، إذ باستثناء "مشروع الخريطة الجامعية وإصلاح البرامج لم يلق علم الاجتماع اهتماماً يذكر، سواء تعلق الأمر بتدريسه أو بالبحث العلمي أم بمبدأ المساهمة المنتظرة منه في فهم وحل المشكلات الاجتماعية المطروحة، هكذا أصبح علم الاجتماع اليوم الفرع المعرفي الأكثر تدهوراً، وفقد الرصيد الضئيل من القيمة التي أضفاها عليه الخطاب السياسي ومساهمته البسيطة في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتحولات التي عرفتھا الفترة الأولى من وجوده (1971 - 1978)" (العياشي عنصر: 2003، ص66).

وليس في الموقف الرسمي إن في الخريطة الجامعية لسنة 1984 أو في برنامج إصلاح علم الاجتماع ما يوحي باهتمام إيجابي، فقد تضمن المشروع الأول التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع خصوصاً في مقابل مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية والتكنولوجية. وتضمن إصلاح برنامج علم

الاجتماع لسنة 83-1984 المطالبة بتحويل علم الاجتماع إلى فرع تقني يلبي متطلبات القطاعات الاقتصادية، وإذن يمكن القول بأن الصورة التي أراها الموقف الرسمي لعلم الاجتماع تتسم بالمحدودية في التوسع بالمؤسسة الجامعية والتقوية لخدمة سوق العمل. وهي صورة تظهر براغماتية متميزة: فالنقليل من توسع تدريس علم الاجتماع يجعل من تعليمه في الجامعة استثماراً، إلا أن هكذا براغماتية تحل بديلاً عن شعبية تحتاج إلى مدارس بالنظر إلى تأكيدين أساسيين:

1- فمع التسليم بأن علم الاجتماع كنظام معرفي يتعايش مع الإيديولوجية، كان ممكناً افتراض أنه قد يمثل خطورة على إيديولوجية صانع القرار في لحظة تاريخية لم تعد تسمح له بفرض الولاء له من جهة ولفشو التعددية وحرية الرأي السياسي كأصل من أصولها في الخطاب الرسمي، وفي القوانين الملزمة المؤسسة من دستوري 1989 و1996 من جهة أخرى، وفي هذا السياق يعتبر (جمال معتوق) أن غياب المشتغلين بهذا العلم على الساحة يعود إلى:

أ- خطورة هذا العلم وبالخصوص على مصالح النخبة الحاكمة لما يسببه لها من ضرر معنوي.

ب- غياب الديمقراطية وتقييد حرية الفكر.

ج- التحيز الفكري الأيديولوجي لبعض المشتغلين في هذا العلم على حساب علم الاجتماع.

د- انعدام أو ندرة الدراسات الجادة في مجال التراث العربي الإسلامي عامة والتراث الجزائري خاصة (جمال معتوق: 2000، ص42).

وبصرف النظر عن مدى القدرة التفسيرية لهذه العوامل فإنها في كل الأحوال افتراضات تحتاج إلى أن تكون خطوطاً تحليلية لتناول نقدي جاد لصورة علم الاجتماع المنشود من النخبة الحاكمة والصورة الفعلية التي هو عليها.

2- أن الجزائر تجد نفسها في وضع عالمي جديد، تنبسط فيه ظاهرة العولمة في مشاهد ضاغطة، تجعل هامش المناورة عسيراً لربح معركة السيادة، ولذلك تتحول الممارسة السياسية والتشريعية إما إلى استجابة شبه حتمية للاشتراطات الاقتصادية

والسياسة الدولية، ولا يكون التحول إلى تغليب العلوم التطبيقية وإلى علم الاجتماع إلى نفس الوجهة إلا من تلك الاشتراطات، خصوصا وقد دخلت الجزائر إلى منظمات دولية ووقعت على معاهدات في الشأن الاقتصادي فتكون بهذا التصرف أمام التزامات قانونية. أمام ذلك كله يثار تساؤل: أي صورة يمكن أن يكون عليها علم الاجتماع في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية؟

إن لعلم الاجتماع أدواراً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، لذلك فله مكانة أساسية بين العلوم الاجتماعية الأخرى من خلال الدور الذي يلعبه في المجتمع، ومعنى ذلك أن علم الاجتماع يطرح نفسه كعلم ثلاثي (محمد بشير: 1994، ص201)، فهو لكي يقوم بمهامه في المجتمع ينبغي أن يتوفر على شروط متعددة، بعضها يرتبط به كنظام معرفي، وبعضها يرتبط بالتكوين وأنظمة البيداغوجية وبأنظمة البحث العلمي. وفيما يتعلق بالجانب المعرفي فإن الحاجة تدعو إلى منهج مؤسس على حد وصف عالم الاجتماع السويدي المعاصر (جونار مايردال G. Myrdal) الذي يرى بأن أهداف البحث الاجتماعي في العالم الثالث تستوجب (المنهج المؤسس: The Institutional Approche)، ويعني ذلك دراسة جميع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في هذه المجتمعات بطريقة تكاملية إذا أردنا فهم مشكلاتها بطريقة حية، وأن يتم البحث في ضوء ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الأيديولوجي والبعد السياسي والبعد الاقتصادي-الاجتماعي (محمد حافظ دياب: 1977، ص45)، فهذا يفترض من المشتغلين بهذا العلم جهداً مشتركاً ومتأنياً وواقفاً لبناء إطار مفاهيمي نظري ملائم ولوضع قضايا المجتمع الحقيقية موضع الدراسة بحسب متغيرات المرحلة واشتراطاتها ولن يتم ذلك إلا بنشر ثقافة جامعة جديدة واعية، ذلك لأن شرط الإقلاع ومكان الإقلاع لا يوجد في غير المؤسسة الجامعية التي توجد بها النخبة العلمية المتخصصة.

إن دور الجامعة في تأصيل البحث ودعم التنمية دون مراجعة مكوناتها الثقافية والقيام بثورة معرفية تنتزعها من الذات وتوجهها إلى الموضوع، تبعدها من الماضي وتقربها من المستقبل، لا ينطلق من الجامعة وحدها بل لا بد أن تتدخل الدولة بإبداع برنامج ثقافي عام يبدأ بتجديد طرق ومواد التربية الابتدائية وينتهي بتنظيم علاقات المعاهد

الجامعية والمخابر الخاصة والمؤسسات الصناعية مروراً بتوجيه وسائل الإعلام (عبد الله العروي: 1991، ص، 295-296). ويعني هذا بأن صورة علم الاجتماع في مرحلة ما بعد التعددية السياسية في الجزائر، لا يمكن أن تكون معزولة عن صورة الحياة الثقافية والسياسية والتعليمية والاقتصادية ككل، كما لا يجوز أن تفهم أو تبحث خارج الصورة الكلية للمجتمع بأسره وللدولة وكامل أجهزتها. ولئن كان أمر المبادأة يقع على الجامعة وعلى المنشغلين بعلم الاجتماع، فإن المقصود هو أن يتولوا القيادة العلمية لهذا الفرع المعرفي في شؤون التدريس وفي شؤون البحث لأنهم المختصون والأقرب إلى القدرة على الممارسة السوسولوجية المنشودة في هذه المرحلة، ذلك لأن مهمة التطوير هي رسالة حضارية يتحملها الجميع وبالخصوص المؤسسات الرسمية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولتشكيل علم اجتماع يتلاءم مع حاجات المرحلة، يكون نافعا سلك مسارين يتلازمان بشكل مدروس: - المسار المرتبط بالبحث العلمي وهو الذي يوجه جهد البحوث الاجتماعية نحو قضايا الحياة السياسية والاقتصادية في إطار التحولات الجديدة، وما ترتب عنها من آثار، فتكون مستجدات ومتلاحقات المرحلة هي الإطار السوسولوجي للتحليل، أما المسار المرتبط بالتكوين فهو بدوره يستوجب تحيينا للمضامين بناء على الرؤية الجديدة والصورة الجديدة لعلم الاجتماع وبالنظر إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع في الداخل والخارج، على أن إيلاء التكوين النوعي العناية العالية من شأنه أن يكون الأهم في الأمد المتوسط والبعيد.

إن التعليم العالي هو السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين، والقوى القادرة في مجالات العمل والإنتاج وأداة لتجديد الثقافة، وكذلك فإن التنمية الشاملة تلقى بمسئولياتها على التعليم العالي. (سعدون حمادي وآخرون: 1980، ص181)، فعلم الاجتماع في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري يمكن أن يسهم في تعضيد الجهد التحرري والتنموي، وهذا بالتركيز على فهم واستيعاب التغيرات الاجتماعية الحاصلة ومن ثم التأثير عليها، ذلك لأن المعرفة السوسولوجية هي أداة فعالة في السيطرة على الإنسان والمجتمع، أي أنها معرفة تساعد

على التحكم في أوجه النشاط البحثي وتوجيهه نحو الأهداف التي يرسمها المجتمع للاستمرار والقوة والمناعة، وليس من أداة فاعلة في هذا المسعى الحضاري أهم من البحث العلمي الذي لا زال بحاجة إلى تقويم منهجي، وتصويب نحو كبرى قضايا المجتمع، وتعترف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بأنه لم يستفد من تكفل ودعم كافيين يوازيان الدور الذي كان من المفروض أن يلعبه في التنمية التكنولوجية، وفي تمتين علاقاته مع عالم الإنتاج وحتى يساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الوطن. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية: 2001، ص35)، وعلى ذلك فإن تقديم ما يلزم من دعم لتطوير البحث السوسولوجي عامل واجب لاستنهاض النشاط البحثي الإبداعي والأصيل، كفيل بتجنب الفردانية والروتينية أو العمل التجميعي لسرديات الخطاب السوسولوجي الغربي، لكنه لا يكفي إن لم يجد القيادة العلمية الواعية والصارمة.

إن علم الاجتماع المنشود في هذه المرحلة هو العلم الذي يجد من المشتغلين به العناية العلمية العالية ومن محيطه المؤسسي والاجتماعي الدعاية والدعم. وهو العلم الذي يتوجه إلى النظرية بالدرس والنقد ويتوجه إلى الميدان بتقانة دقيقة ويحاول أن يراوح جدليا بين أطر إحصائية مناسبة وميدان جزائري أصيل، يعكس قضايا المرحلة وأن يزوج بينهما في توليفات تحليلية تفضي إلى تخريجات تجعل بلوغ التحكم في ظواهر المجتمع في وضع الممكن بقدر مقبول من اليقين، وفي هذه الصورة المأمولة ما يجنبه معوقات عديدة منهجية وميدانية.

إن "ما يعانيه علم الاجتماع عندنا من أزمة خانقة يعود أساساً إلى ارتباطه بأصول مذهبية غربية، تجعله يعيش من جهة أزمة علم الاجتماع الغربي نفسه، ويعيش من جهة أخرى حالة اغتراب عن الواقع الاجتماعي... ولا يمكن.. إخراجهم من أزمته إلا إذا تخلص من تلك التبعية، وذلك بالكف عن استيراد النظريات... ومحاولات النقد والتوفيق والتلفيق ثم الانطلاق نحو الإبداع والتشييد." (مراد زعيبي: 1999، ص 220-221). وإذا كان الانطلاق إلى الإبداع والتشييد هو الهدف لعلم اجتماع مكتمل البنية النظرية ممكناً فإن الحالة في الجزائر ليست على هذا النحو، فليس هناك بناء نظري إذ لا

يزال الطرح إلى بنائه مجرد حس سوسولوجي ودعوة علمية، ولذلك فإن الاستفادة من النظرية الغربية ممكنة بشروط لا لأجل التوفيق أو التوفيق بل بإمكانية النظر في مفاهيمها وقضاياها على أنها أدلة لا مدلولات فكرية أو أيديولوجية، وبناء على ذلك تتجلى صورة خاصة الإبداع أو الإقلاع أو التأسيس أو التأسيس كواحدة من أهم معالم علم اجتماع المرحلة الراهنة في الجزائر، وفي هذا الغاية فإن الحاجة تدعو بالباح كما يرى (مراد زعيمي) إلى أساس مذهبي يمتلك القدرة على التوجيه داخل النظرية بكفاءة. (مراد الزعيمي: 1999، ص222).

إن علم اجتماع مرحلة ما بعد التعددية في الجزائر هو أشد حاجة من أي وقت إلى تشييد رؤية تعددية على المستوى المعرفي وعلى المستوى الابستمولوجي تقوم على المبادئ الآتية:

- تحديد الإطار الذي يتخذه الباحث السوسولوجي مرجعية في النقد والتحليل وفي أي قراءة أو تحاور مع الأدبيات السوسولوجية.

- إن الرؤية النقدية التي يستند إليها التحليل السوسولوجي ذات صلاحية نسبية طالما أن الأمر يتعلق بالعلوم الإنسانية، وبواقع اجتماعي - ثقافي متشابك يأخذ بعضه برقاب بعض، الشيء الذي يجعل من التعدد في الرؤى والمنظورات والمناهج أمراً مطلوباً:

ومثل تلك الصورة التي تقتضيها الممارسة السوسولوجية وبحسب (مصطفى محسن) تستوجب خيالاً سوسولوجياً واعياً بتعدد واختلاف وتغير أبعاد ومكونات الواقع المبحوث، الشيء الذي يفرض تعدد واختلاف المنظورات والتخصصات والمناهج، كما يتطلب وعياً بتداخل وترابط تلك المكونات مما يستتبع بالضرورة تكامل وتجاوز المنظورات التخصصية وأنماط الرؤى والمناهج، وهذا الإشكال الابستمولوجي يعبر عنه بـ: (جدلية الوحدة والاختلاف) أو (التماثل والتغاير) وهي جدلية تشمل عناصر الواقع الإنساني الاجتماعي، كما تتسجم أيضاً أنماط المعارف التي تنتجها حول هذا الواقع ذاته (مصطفى محسن: 2002، ص ص 11-12).

إن هذا العمل التأسيسي لا يمكن أن ينحصر في مجهود فردي، وليس بالعمل المناسب، فهو بالتالي يستوجب عملاً تكاملياً مؤسساتياً، ضمن صيغ تنظيمية صحيحة تسمح بنتمين أي إسهام علمي في هذا الشأن.

ودخول المجتمع الجزائري إلى مرحلة جديدة، قامت على طرف نقيض للتي سبقتها في النظام السياسي والاقتصادي والدستوري، يعني أن التحول المذكور جاء من حيث المساق التاريخي/الأيدولوجي في شكل جدلية: من الاشتراكية إلى الليبرالية، كنقيض إلى محاولة إيجاد صيغ تعايش بينها في الوضع الراهن على الأقل وعلى مستوى الجبهة الاجتماعية، فخشية الصدمة الكبرى فإن نوعاً من اللين التشريعي يحاول الإبقاء على بعض الرعاية الاجتماعية للعمال وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى، ولعله (تسامح) مرحلي صاحب ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية، وتبدو الحاجة ملحة لدراسة تلك الجدلية سوسيولوجياً إعتدداً بالحقيقة القائلة بضرورة المزاوجة بين النظرية والتطبيق. يقول بهذا الشأن (محمد حافظ ذياب): "ثمة حقيقة متفق عليها أنيا بين دارسي العلم الاجتماعي وباحثيه، من أن التأصيل النظري لنعصر الدراسة والبحث لم يعد يغني عن التأصيل التطبيقي، فغني عن القول أن تمازج النظر والتطبيق أضحى سمة العلم المعاصر، وأن العلم الاجتماعي الخالي من التطبيق هو من قبيل الهراء الفارغ، وإذا كان (أوجست كونت A. Conte) قد قال بأن النظر هو العمل (La science c'est Agir) فإن هذه المقالة تكشف في واقع أمرها عن إدراك هذا العالم لأهمية المتابعة التطبيقية للظاهرة بالملاحظة والقياس والتجريب" (محمد حافظ ذياب: 1977، ص37). لكن ما هي التحديات التي يفرضها الشأن الداخلي أو العالمي؟ باعتبار أنها وفي أي تحليل حضاري من المستوجبات فوق أنها من ضرورات أي تأصيل تطبيقي.

إن التغيرات على مستوى العالمي كانت جذرية وعميقة، حتى أن انتشار الفقر والبؤس والتهميش صار حتمية على العالم النامي، فالتحديات التي فرضتها العولمة بشكل مباشر أو غير مباشر مخيفة ومقلقة، فمن بين 4,6 مليار نسمة وهم سكان البلدان النامية هناك:

- حوالي 826 مليون نسمة لا يجدون الطعام الكافي للحياة العادية الصحية.

- أكثر من 850 مليون نسمة من الأميين.
- حوالي مليار نسمة لا يجدون سبيلا إلى امتدادات المياه النقية.
- حوالي 2,4 مليار نسمة يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.
- حوالي 325 مليون طفلا تحت سن الخامسة يلقون حتفهم كل سنة من أسباب يمكن تلافيها.

- حوالي 1,2 مليار نسمة يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم (وحيد عباس، 2002، ص3). وبحث تلك الآثار على مستوى المجتمع الجزائري هي من أؤكد من يتطلبه الواقع الاجتماعي، وما يمليه دور علم الاجتماع كعلم في هذه المرحلة التي تضغط بتقلها على البسطاء والمحرومين وذوي الحاجات ومن المحتمل أن هذا الواقع الجديد تكون له علاقات ارتباط قوية بانتشار كثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية والعضوية، وفوق تلك التحديات تبرز ظواهر مقلقة ويشكل جديد وأكثر خطورة هي كما ترى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التخلف، والاستعمار، والصهيونية، ويتصل بها الثورة العلمية التقنية وضرورة اللحاق بها، وتحديث العقل البشري مع الملائمة بين العلم والقيم الإنسانية المكونة لعقائدنا وثقافتنا، واستخدام هذا التزاوج بين العلم والثقافة في تحقيق التنمية الشاملة (سعدون حمادي وآخرون، 1980، ص170).

إن العولمة في حقيقة أمرها: "ليست إلا رغبة جامحة في استنساخ نموذج التبعية..". (فضيل دليو وآخرون، 2002، ص94) فهي رغم ما يمكن استقلالية منها من إيجابيات محفوفة بالمخاطر فإنها تظل في معناها المركز مجرد تكريس للتبعية التي هي امتداد للظاهرة الكولونيالية القديمة، ومن هذا المنطلق فإن الآثار التي تحدثها في مستوى نظام العلاقات الدولية تنشئ ظواهر في المجتمعات النامية بدت أنها تقوض الخصوصيات الوطنية، وتهدر الإمكانيات الحقيقية للتنمية التي كانت هدفا وإطارا لعلم اجتماع عالم ثالثي في طور النشوء. ولهذا فإن توجه علم الاجتماع في الجزائر إلى دراسة هذه الظاهرة من خلال ارتباطاتها الرسمية بالدولة وآثارها على المجتمع ومؤسساته يدعو إلى إنشاء فروع بديلة في أقسام علم الاجتماع مثل علم اجتماع العلاقات الدولية، وفي الشأن الداخلي ونظرا للتحولات الحاصلة تظهر الحاجة إلى أن يتولى علم الاجتماع شأن مجموعة من القضايا

الجديدة من خلال علم اجتماع اقتصادي وعلم اجتماع قانوني وتصويب البحث العلمي والتدريس معاً نحو تلك القضايا بعد حصرها بشكل علمي، مع تدعيم بعض الفروع بمزيد من التمكين والاعناء التأميري والمكتبي لا سيما علم اجتماع التربية، وعلم اجتماع سياسي وعلم اجتماع الجريمة وعلم الاجتماع الثقافي وعلم اجتماع عائلي لما تتعرض له تلك النظم الاجتماعية من هزات جراء تلك التحولات على أن يستقيم المضامين المعرفية على رصد الواقع بعيداً عن المذاهب الغربية لعدم انسجامها مع الواقع الجزائري وبالتالي لعدم صلاحيتها في تأصيل البحث نظرياً وتطبيقياً.

خلاصة:

إن المرحلة الجديدة التي دشنتها التعددية السياسية في الجزائر، ليست بحلقة زمانية طفاوية حملتها الصدفة على الظهور، بل هي نتاج تراكمات سوسيو-ثقافية قَبَلية ورؤية سياسية جديدة للنخبة السياسية في ظل تغيرات جارفة تحملها العولمة، ووضع داخلي محتقن، وجبهة اجتماعية يصعب التعامل معها بمنطق (اللبرة) على المذهبية الغربية ذات النهج الربحي الصرف. فقد كان التحول إلى نقيض ما ألف الناس في معاشهم وأعمالهم أقرب إلى شبه صدمة كانت لها نتائج عديدة هي من أؤكد ما يجب أن يتصدى المنشغلون بعلم الاجتماع.

وكان من نتائج ذلك التحول العام تغير وضع علم الاجتماع في الجامعة حيث بدا أن العمل المؤسسي التشريعي يذهب في اتجاه ترجيح كفة العلوم التطبيقية على حساب كفة العلوم الاجتماعية والإنسانية، خصوصاً علم الاجتماع، إلا استثناءات محدودة كان التلاقي فيها بين هذا العلم والسلطة مثلت فائدة لهذا الأخيرة حملت صوراً متعددة.

وهكذا فإن اعتماد منهج تأسيسي في الممارسة السوسولوجية وفرز قضايا ومشكلات المجتمع الحقيقية والتصدى لها بالبحث، والتركيز على التكوين النوعي برؤية جديدة للتراث السوسولوجي وللواقع الاجتماعي المترامي الأطراف بهدف تحقيق نجاحات في مستوى التأصيل النظري أو التأصيل التطبيقي هي جميعاً الصبغة التي ينشد أن يصطبغ بها علم اجتماع مرحلة التعددية السياسية في الجزائر وما بعدها.

المراجع:

- 1- العياشي عنصر، نحو علم إجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 2- جون ركس، مشكلات أساسية في النظرية الإجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، منشأة المعارف الإسكندرية، 1973.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التقرير العام (مشروع)، مارس 2001.
- 4- حسين عبد اللاوي، (من التحقيقات السوسولوجية إلى التفكير في الممارسة) مجلة البحوث السوسولوجية قسم علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإجتماعية جامعة الجزائر العدد 1 2000م.
- 5- سعدون حمادي وآخرون، دور التعليم في الوحدة العربية، بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
- 6- عبد الله العدوي، (أي دور للجامعة العصرية في تأصيل البحث ودعم التنمية ؟) مستقبلات المجلد 21، العدد 2، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، عمان - الأردن، 1991.
- 7- فضيل دليو، التحديات المعاصرة، العولمة، الإنترنت، الفقر - اللغة، (فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمختبر علم الاجتماع الاتصال)، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
- 8- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000.
- 9- محمد حافظ دياب، (نحو تطوير البحث الاجتماعي في الجزائر)، العدد 39، الثقافة، السنة 07، 1977.
- 10- محمد بشير، علم الاجتماع، (مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

- 11- محي الدين مختار، (واقع الممارسات السوسولوجية في المجتمع الجزائري)، مجلة البحوث السوسولوجية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 01، السنة 2000.
- 12- معتوق جمال، (لمحة تاريخية عن الممارسة السوسولوجية بالجزائر، حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة)، مجلة البحوث السوسولوجية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 1، 2000.
- 13- مراد زعيمي، النظرية العلم- اجتماعية، رؤية إسلامية - تلخيص لأطروحة دكتوراه، الباحث الاجتماعي، العدد 2، السنة 2، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 14- مصطفى محسن، في المسألة التربوية، (نحو منظور سوسولوجي منفتح)، ط2، المغرب دار البيضاء -المركز الثقافي العربي، المغرب.
- 15- منصور زويد المطيري، الصياغة الإسلامي لعلم الاجتماع، الدواعي والإمكان، كتاب الأمة، قطر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 33، قطر، 1413هـ.
- 16- نور الدين زمام، (بناء القوة وممارسة التنمية بالجزائر 1962 / 1990)، مجلة البحوث السوسولوجية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 01، 2000.
- 17- وحيد عباس، (عولمة التضامن - نحو نظام دولي متوازن)، الملتقى الدولي للسلام والتضامن المنظم تحت رعاية رئيس الجمهورية في نادي الأمم وقصر الصنوبر في 03 - 04، جويلية 2002 (مطبوعة غير منشورة)
- 18- وزارة التعليم العالي، الجامعة، نشرة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد 01، 1975.